مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٨٨

الثلاثاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نورمان – شالي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ليتشارتس
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد بينابو
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس المنتهية ولاياتهم، وفقا للعام الذي أُتخذت فيه قرارات المجلس ذات الصلة: سعادة السفير ليون هوادجا كاكو أدوم، الممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا، سعادة السفير لويس أوغاريلي، نائب الممثل الدائم لبيرو، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين؛ سعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وسعادة السفير منصور العتيبي، الممثل الدائم الكويت، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وسعادة السفير أناتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو.

وأعطي الكلمة الآن للسفير أدوم.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): خلال العامين الماضيين، كان لي شرف رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقييم فترة ولايتي بصفتي رئيسا للجنة القرار ٢١٢٧ ورئيسا للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وأود، فيما يتعلق بعمل اللجنة، أن أشاطركم آرائي بشأن تنفيذ الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، فضلا عن بعض خبراتي وأفكاري التي آمل أن تسهم في حفز تطلعاتنا المشتركة نحو السلام والأمن الدوليين.

وقد سعيت منذ بداية ولايتي إلى ترسيخ دوري بصفتي رئيسا للجنة القرار ٢١٢٧ في سياق الجهود الدبلوماسية النشطة مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هنا في نيويورك وخلال زياراتي جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، فإن الملاحظة الرئيسية التي تبينت لي هي عدم فهم طابع جزاءات الأمم المتحدة وأهدافها وسياقها العام. وسرعان ما لاحظت – من خلال تبادل الآراء مع مختلف المحاورين، ولا سيما مع ممثلي الدول الأعضاء التي فرضت عليها تلك الجزاءات، أن هناك حاجة ملحة لطمأنة تلك الدول أولا قبل تصحيح سوء فهمها كالفهم القائل بأن للجزاءات تأثيرا سلبيا على السكان. وفي واقع الأمر، فإن الجزاءات المحددة الهدف مثل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر قُصِد منها عدم معاقبة تلك البلدان وشعوبها. وهي موجهة صوب الإسهام في تحقيق السلام والتنمية في البلدان والمناطق المتضررة من الأزمات.

وبوصفي من مواطني بلد خضع لجزاءات الأمم المتحدة، فربما كان من الأيسر لي أن أرسل تلك الرسالة إلى السلطات في بانغي. ويعلم العديد من أعضاء المجلس أن سيراليون وكوت

ديفوار وليبريا كانت خاضعة لجزاءات محددة الأهداف فرضها مجلس الأمن. وإنني على يقين من أن فرض مجلس الأمن لتدابير من هذا القبيل قد أدى دوراً إيجابياً في حماية عمليات السلام في بلدان غرب أفريقيا الثلاثة تلك وساعد على الحيلولة دون تكرار النزاع. ووجدتْ تلك البلدان في نهاية المطاف طريقها إلى السلام والأمن، وهو ما اعترف به المجلس برفع الجزاءات المفروضة على كل منها.

واليوم، إذ يغادر وفد بلدي مجلس الأمن وبعد زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى مرتين، بتّ مقتنعاً الآن أكثر من أي وقت مضى بالأهمية التي يوليها المجلس وهيئاته الفرعية لاستخدام الجزاءات المحددة الأهداف لعزل الكيانات والأفراد الذين يهددون عمليات السلام ويستهدفون النساء والأطفال ويرتكبون العنف الجنسي ويعيقون العمليات الإنسانية ويهاجمون المدارس ودور العبادة وحتى حفظة السلام.

ولا بد لنا من مواصلة كفالة عزل هؤلاء الأفراد والكيانات ومنعهم من العمل إلى أقصى حد ممكن. ولا بد لنا من وضع حد لإفلاتهم من العقاب، وأن نُظهر في المقام الأول للمدنيين، الذين يشكلون أهدافاً لأفعالهم، أن المجتمع الدولي يقظ.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تدرك الجهات الفاعلة المسلّحة أنها ستخضع للمساءلة عن أفعالها. وكلما زاد قلق تلك عناصر تلك الجهات إزاء احتمال إدراج أسمائهم في تقرير لفريق خبراء تابع للأمم المتحدة، أو ما الذي سيحدث بعد إدراجها، سيقل الوقت الذي يقضونه في مهاجمة المدنيين. وينبغي أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان ورود أسمائهم في تقرير سيؤدي إلى فرض مجلس الأمن أو إحدى لجانه لجزاءات ضدهم. وينبغي لهم أيضاً أن يقلقوا إزاء تجميد حساباتهم المصرفية وإمكانية إعادتهم إلى بلدانهم عندما يرغبون في السفر. وأخيراً، ينبغي لهم أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان المطاف لن ينتهي بهم أمام المحكمة في لاهاي في ضوء حقيقة اهتمام المجتمع الدولي بهم بهذا القدر.

أودّ أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن القضايا الرئيسية التي عملت بشأنها خلال فترة رئاستي للجنة القرار ٢١٢٧ والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

فيما يتعلق بالجزاءات، فقد ركزتُ، في جملة أمور، على تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون مع السلطات الوطنية في بانغي وتعبئة جهود اللجنة لمكافحة الإفلات من العقاب وحماية المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة النساء والأطفال.

وبصفتي رئيس لجنة القرار ٢١٢٧، كانت إحدى أولوياتي هي تعميق وتعزيز الحوار بين اللجنة ودول المنطقة. وإنني على اقتناع بأن المشاكل التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تُعالج بشكل أفضل عن طريق تعزيز التعاون في المنطقة. إذ يمكن أن يساعد بناء الإرادة السياسية وقدرات تلك الدول في القضاء على الأنشطة غير المشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل الاتجار بالأسلحة والذخائر والموارد الطبيعية وتحرّك المقاتلين المسلحين في دول المنطقة.

وتحقيقاً لهذه الغاية وبالتعاون مع فريق الخبراء، واصلنا الحوار مع تلك الدول بدعوتها، على سبيل المثال، إلى حضور اجتماعات لجنة الجزاءات بحيث تُسمع وجهات نظرها. ومن ثم، فقد وجه رئيس اللجنة دعوات إلى دول المنطقة في ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ كي تُبلغ فريق الخبراء بتعليقاتها على تقريره النهائي لعام ٢٠١٧ وعلى استعراضه لمنتصف المدة لعام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، عقدتُ أيضاً اجتماعات مماثلة مع دول المنطقة في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٦ أيلول/سبتمبر.

وخلال تلك الاجتماعات، التي كانت مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، قدمت الدول تعليقات على استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء كما أحاطت علماً بالتقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون مع فريق الخبراء. ويسرّني أن أشير إلى أن دول المنطقة تعلّق أهمية كبيرة

على تلك الاجتماعات، وآمل أن تُنظم اجتماعات أخرى من هذا القبيل في المستقبل.

كما ذكّرني أعضاء فريق الخبراء عدة مرات بأن تلك الاجتماعات كانت مفيدة للغاية في تعزيز تعاونهم مع دول المنطقة ولاستجلاء سوء الفهم إزاء المعلومات الواردة في تقارير الفريق. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن البعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى كانت دائماً ممثّلة في الاجتماعات وقدّمت معلومات قيّمة بشأن مختلف جوانب التعاون مع دول المنطقة فيما يتعلق بالتقدّم المحرز والمشاكل التي صودفت.

وخلال فترة ولايتي، حرصتُ أيضاً على زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى مرتين، كما قلت للتو، من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ومن ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقد نُظّمت تلك الزيارتان في توقيت مناسب وأتاحتا لي ولأعضاء اللجنة الذين رافقوني من نيويورك أخذ فكرة عن المشاكل التي تواجه البلد ومناقشة الوسائل والحلول مع السلطات الوطنية بهدف تعزيز التعاون، لا سيما في المجالات المعقدة مثل الحظر المفروض على الأسلحة، من أجل استعادة السلام في البلد.

وفي أعقاب الزيارتين، أبلغتُ أعضاء اللجنة من خلال تقرير وعقدتُ اجتماعات بين اللجنة ودول المنطقة كي أحيطها علماً بنتائج واستنتاجات الزيارتين اللتين قمت بهما.

وبالإضافة إلى ذلك، في ١٢ أيلول/سبتمبر، شجّعتُ الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم إحاطات بشأن الاتجار بالأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

وخلال الاجتماعات المذكورة أعلاه، ولا سيما خلال الزيارتين اللتين قمت بهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنتُ أيضاً من الوقوف على الدرجة التي وصل إليها البلد من الضعف بفعل الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجماعات المسلحة التي تنتهك اتفاق السلام كما يحلو لها وترتكب مختلف الفظائع ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي هذا السياق، ومن أجل مواصلة تسليط الضوء على تداعيات الإفلات من العقاب، دعوتُ اللجنة إلى أن تبقي المسألة قيد نظرها. وفي ٢٩ تموز/يوليه، على سبيل المثال، عقدتُ جلسة إحاطة مشتركة مع الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح، قدمتْ خلالها كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إحاطتين إلى أعضاء اللجنة والفريق العامل. وفي الإحاطتين اللتين قدمتاهما، شددت الممثلتان الخاصتان على أن الجماعات المسلحة تواصل ارتكاب العنف ضد النساء والأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأشير مع الأسف إلى أن العنف لم يتوقف في الوقت الراهن على الرغم من التقدم المحرز في الحد من العنف خلال الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق السلام في شباط/فبراير، ولا يزال الإفلات من العقاب سائداً. ولذلك، فإن من مسؤولية مجلس الأمن أن يواصل عمله في دعم اتفاق السلام ومعاقبة أولئك الذين يواصلون عمداً انتهاك أحكام اتفاق التزموا به بإرادتهم الحرّة.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن المادة ٣٥ من الاتفاق تنصّ على إمكانية فرض جزاءات على الأشخاص الذين لا يمتثلون له. ولذلك، يتعين على اللجنة أن تتحمل مسؤولياتها الجديدة وأن تنظر في فرض جزاءات على مزيد من الأفراد والكيانات. وما لم يحدث ذلك، فسيرى المنتهكون المحتملون أنه لم تُدرج أسماء جديدة على القائمة منذ أيار/مايو ٢٠١٧، مما يدل على تراجع اهتمام المجتمع الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ترأست كوت ديفوار الفريق العامل

المعني بعمليات حفظ السلام الذي يسعى، كما يجدر بنا أن نذكر، إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

وقد ركزت الجهود التي بذلها الفريق العامل خلال عام ٢٠١٨ على المواضيع التالية: حماية المدنيين في إطار عمليات حفظ السلام في ظل ظروف صعبة؛ والتشكيل الاستراتيجي للقوات في عمليات حفظ السلام؛ والمرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام؛ وسلامة أفراد الخوذ الزرق وأمنهم وأدائهم في بيئة غير متناظرة مع اتباع نهج متكامل؛ والدروس المستفادة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل فهم الشروط الأساسية لنجاح حفظ السلام.

وركزت الجهود التي بذلها الفريق العامل خلال عام ٢٠١٩ على العلاقات بين بعثات حفظ السلام والدول المضيفة؛ واستعراض تنفيذ مبادرة الأمين العام لإصلاح عمليات حفظ السلام، المعروفة باسم ”مبادرة العمل من أجل حفظ السلام“؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والتعاون في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بالتقرير عن أنشطة عام ٢٠١٩، قدمت كوت ديفوار وصفا مستفيضا للجلسات التي عقدت، بينما تسعى بإخلاص لنقل التعليقات التي أدلى بها الخبراء من الدول الأعضاء. ومن المؤسف أن التقرير لم يعتمد بعد حتى الآن، وذلك بسبب تباين الآراء بين بعض أعضاء المجلس، والذي يرتبط بشكل خاص بالمشاكل المتعلقة بمسألة الاستخبارات في عمليات حفظ السلام. ويغتنم بلدي الفرصة التي يتيحها تقرير عام ٢٠١٩ لحث الأطراف المعنية على تقديم التنازلات حتى يمكن نشر التقرير، الذي سيكون أعلى جودة، بوصفه وثيقة من وثائق المجلس. وتحتفظ كوت ديفوار بحق نشر الوثيقة بصفتها الوطنية، إذا لزم الأمر.

وبوجه عام، تجدر الإشارة إلى الاهتمام الخاص من جانب الدول الأعضاء بالفريق العامل، والإشادة بجودة تبادل الآراء فيه. وأود، في هذه المرحلة، أن أعرب عن امتناننا العميق للأمانة العامة، وشعبة شؤون مجلس الأمن، والمترجمين الشفويين، الذين عملوا بلا كلل من أجل تنظيم مختلف الاجتماعات.

وإذ نختتم فترة عضويتنا في مجلس الأمن، تود كوت ديفوار أن تؤكد أننا سنظل ثابتين في دعمنا لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن واقع تجربتنا، فإننا ندرك الدور الحاسم الذي تضطلع به في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم مرة أخرى بخالص الشكر لكل من ساعدنا، من خلال عمله الفعال، على الوفاء بولايتنا، وبخاصة زملائنا في الأمانة العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير أدوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير أوغاريلي.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأشاطركم بعض الملاحظات بشأن الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن التي تشرفت بيرو بإدارتها خلال العامين الماضيين.

أود أن أبدأ برئاسة بيرو لفريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، الذي يدعم ويرصد عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي يقودها حاليا القاضي كارمل أغيوس. ومن الواضح أن العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي يشكل جزءا لا يتجزأ من تعددية الأطراف والقانون الدولي، ومن ثم الإسهام في التصدي بفعالية للتحديات العالمية المعاصرة الأكثر صعوبة، ولا سيما في مكافحة

الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية. إننا نضطلع بهذه المهام اقتناعا منا بضرورة أن يظل مجلس الأمن موحدا في دعم الآلية، وكذلك في الإبقاء على عملها والحفاظ على إرثها. ولم تقم الآلية بتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والعمل لردع مرتكبي هذه الجرائم فحسب، ولكنها أيضا عززت المصالحة مع إحداث تأثير جوهري على تطوير الاجتهاد القضائي في القانون الجنائي الدولي.

وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية على مدى العامين الماضيين، في المقام الأول لمناقشة التقارير نصف السنوية لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والنظر في البيان الرئاسي S/PRST/2018/6 الذي يضع إطارا زمنيا لاستعراض التقدم المحرز في آلية تصريف الأعمال المتبقية، والقرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) الذي، بالإضافة إلى تعيين المدعي العام وتجديد ولاية الآلية، أقر هذا الاستعراض، مع مراعاة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. كما يدعو القرار إلى تعاون جميع الدول، إذ إنه يحث الدول على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة، والرد على طلبات المساعدة والملاحقة القضائية.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالدور الهام الذي تقوم الدول الأعضاء في المجلس في ضمان أن تواصل آلية تصريف الأعمال المتبقية تعزيز عملها، بما في ذلك أنشطتها القضائية، وتلبية طلبات المساعدة، والحفاظ على المحفوظات التاريخية، ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية. ونتمنى لممثل فييت نام، السفير دانغ دينه كوي وفريقه كل التوفيق في جهودهم الرامية إلى مواصلة تطوير هذا النهج الثابت والبناء لدعم العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وشعبة شؤون مجلس الأمن لدعمهم الدؤوب على مدى العامين الماضيين.

لقد تولت بيرو رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب اقتناعا منها، استنادا إلى تجربتنا، بالحاجة إلى مكافحة هذه الآفة بجميع مظاهرها ومجالاتها بلا هوادة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر ثلاث نقاط محددة فيما يتعلق بعملنا في موقع مسؤولية رفيع المستوى من هذا القبيل.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشدد على أهمية الزيارات التقييمية إلى الدول الأعضاء، التي تمكن اللجنة من التحقق في الميدان من أوجه الضعف والتحديات التي قد تتطلب تحديد المساعدة التقنية؛ وتقييم الاتجاهات الجديدة والأساليب الإرهابية؛ وتحديد الممارسات الجيدة بحيث يمكن أن تصبح أكثر انتظاما. ولذلك، خلال السنتين الماضيتين، أجرت اللجنة ٣١ زيارة إلى بلدان مختلفة، بمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وبيرو. وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمية أن يكون أعضاء مجلس الأمن هم أول من يبدي موافقته على هذه الزيارات ويشارك بنشاط في تطويرها بشكل ناجح.

ثانيا، نرى أنه من الضروري تعزيز أوجه التآزر بين مختلف الجهات المعنية صاحبة المصلحة في مكافحة آفة الإرهاب. ولهذا السبب، عند تولي رئاسة اللجنة، منحنا الأولوية لإقامة علاقة وثيقة ومرنة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا، وكذلك مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تساعد على تعزيز سلسلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولذلك، نود أن نسلط الضوء على أهمية ألا يقتصر ذلك التعاون على كيانات الأمم المتحدة، بل أن يمتد ليشمل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، في مجالات مثل تيسير المساعدة التقنية، وتبادل الخبرات، وتنسيق الجهود الجماعية.

ثالثا، أود أن أشدد على الفرص التي تتيحها اللجنة باعتبارها المحفل المفضل لإجراء مناقشة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أننا عقدنا ٢٢ جلسة إحاطة ومناسبة بشأن المجالات المحددة التي تهم الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية. وشملت المسائل

التي تناولناها الأمن البحري وأمن الطيران المدني، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيرة بدون طيار؛ والاتجاهات الناشئة والتهديدات الجديدة؛ وأساليب مكافحة الخطاب الإرهابي، في جملة أمور. كما واصلت اللجنة تشجيع تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع تذكير الدول الأعضاء بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تتقيد بالالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني.

ونود أن نسلط الضوء على المشاركة القيمة والمساهمات التي قدمها خلال تلك الاجتماعات ممثلو القطاع العام والمجتمع المدني، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، وأن أعرب لهم عن شكرنا.

كما أود أن أسلط الضوء على وثائق السياسات التي تمّ إعدادها، ولا سيما اعتماد الإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (S/2018/1177، المرفق)، وهي أداة مفيدة للدول التي تواجه تحديات عودة المقاتلين وأسرهم وإعادة توطينهم. وأختتم الفرع المتعلق بلجنة مكافحة الإرهاب معرباً عن أطيب تمنياتنا بالنجاح للرئاسة القادمة التي ستتولاها تونس بقيادة السفير منصف البعتي، فضلا عن شكرنا الخالص لجميع أعضاء اللجنة على التزامهم وتعاونهم، وللمديرية التنفيذية، ولا سيما مديرتها التنفيذية، الأمينة العامة المساعدة ميشيل كونينسكس، على ما قدموه من إرشاد قيم ودعم متواصل، وللأمانة العامة على مساعدتها الأساسية.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى رئاسة بيرو للّجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، وهو ما اعتبرته بيرو أولوية قصوى نظرا إلى مدى أثر وحجم المأساة الإنسانية التي تمس سكان البلد. ولهذا السبب، سعينا لدى الاضطلاع بهذه المسؤولية الحساسة للغاية إلى توجيه رسالة قوية إلى مختلف الجهات الفاعلة المعنية مفادها أنه لا مجال لحل عسكري، وأنه لن يتم التغاضي عن انتهاكات جديدة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في اليمن. وقد قامت اللجنة بزيارتها الأولى إلى المنطقة في ظل هذا السياق، في إطار رئاسة بيرو لمجلس الأمن، والتي كانت فرصة قيمة للتوعية بمقاصد الجزاءات والتدابير التي تفرضها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ وللحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذها. كما ساعدت على تعزيز المزيد من التفاعل، والحوار والتعاون بين اللجنة وفريق الخبراء التابع لها والدول في المنطقة، وعلى إطلاعنا على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية المتعلقة بولاية اللجنة في اليمن.

ونعتقد أن التقارب الذي دأبنا على تعزيزه مع مختلف محاورينا الحكوميين في المنطقة ينبغي ألاّ يكون عملية تُنفذ مرة واحدة، بل ينبغي لنا أن نبذل جهودا مماثلة في الأشهر القليلة المقبلة ترمي إلى مواصلة الحوار البناء وإحراز تقدم ملموس في عملية التسوية السياسية التي تشجعها الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشدد على أهمية مواصلة تقديم دعم قوي لفريق الخبراء الذي يؤيد بكفاءة ومهنية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠. ونرى أن من الضروري كفالة أن يواصل الفريق الاضطلاع بأعماله على نحو مستقل ونزيه، مما سيحميه من الضغوط التي تحركها اعتبارات سياسية واستراتيجية قد تسعى إلى التحكم في أهداف تحقيقاته ونتائجها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتنان وفد بلدي لجميع من دعمونا في تنفيذ ولايتنا، ولا سيما أعضاء لجنة الجزاءات التي ترأسناها وموظفو الأمانة العامة الذين يتحلّون بكثير من الكفاءة والتفاني في العمل، وأن أعرب للسفيرة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفريقها عن تمنياتنا بأن تكون فترة ولايتهم مثمرة إذ يتولون توجيه عمل اللجنة.

السيدة فرونيتسكا (جمهورية بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كان لي، خلال العامين الماضيين، شرف ترأس اللجنة المنشأة

عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وأود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة للتطرق إلى الدور الذي اضطلعت به منذ عام ٢٠١٨ بصفتي رئيسة هذه اللجان والعمل المنجز خلال تلك الفترة، على حد سواء. وأود استهلال بياني ببضع كلمات عن قيادتنا للّجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ بشأن العراق.

فخلال فترة ولايتي بصفتي رئيسةً لتلك اللجنة، كنت ملتزمة باستكشاف سبل مبتكرة لدعم العراق في جهودها الرامية إلى استرداد أصولها وإحراز تقدم فيما يتعلق برفع أسماء كيانات وأفراد من القائمة. وقد أجريت مشاورات مع أعضاء المجلس المعنيين بشأن المبادرات الجديدة الرامية إلى زيادة إمكانيات استرداد الأصول وإتاحة تخفيف نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥١٨ في المستقبل القريب. وفي أوائل عام ٢٠١٩، قمت بعقد جلستين غير رسميتين للجنة، وكانت المرة الأولى التي تعقد فيها جلسات من هذا القبيل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ كانون الثاني/يناير، ناقش وفد من حكومة العراق قادم من بغداد عدة مسائل مع اللجنة، وعلى وجه التحديد مسألة استرداد الأصول المالية العراقية الموجودة في الخارج، ومهمة معالجة طلبات رفع الأسماء من القائمة ورفع أسماء بعض الكيانات العراقية من قائمة الجزاءات للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨. وقام الوفد العراقي بتوزيع وثيقة خلال الجلسة بشأن آليات العمل لاسترداد الأصول، أُحيلت بعد ذلك بوصفها وثيقة من وثائق اللجنة. وفي الجلسة الثانية للجنة، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، قدم الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة إحاطة إلى اللجنة بشأن إمكانية إبرام اتفاق تعاون مع الإنتربول، على غرار الاتفاقات المماثلة القائمة مع لجان الجزاءات الأخرى.

وقد أسهم هذا النهج المبتكر في إعادة تنشيط عمل اللجنة والنهوض به. وخلال السنتين الماضيتين، شهدنا تقدما تدريجيا في رفع أسماء الكيانات الواردة في قائمة جزاءات اللجنة. وعلى النحو المشار إليه في التقرير السنوي لهذا العام، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ثمة ٧٦ كيانا على قائمة الجزاءات مقابل ١٦٩ في تقرير عام ٢٠١٧ (S/2017/1078). ويعزى انخفاض عدد الكيانات بأكثر من النصف في غضون عامين إلى الجهود التي تبذلها اللجنة والبعثة الدائمة للعراق، التي قدمت عددا من الطلبات لرفع أسماء من القائمة وافق عليها جميعا أعضاء اللجنة. وأشجع العراق على مواصلة تقديم الطلبات حتى يتسنى رفع أسماء الكيانات الـ ٧٦ المتبقية من القائمة في أقرب وقت ممكن. وإلى جانب ذلك، فقد أسهم الزخم المنبثق عن جلسات اللجنة في زيادة تعاون حكومة العراق على نحو غير رسمي مع أعضاء اللجنة. وقد زار الوفد العراقي نيويورك في حزيران/يونيه للمرة الثانية من هذا العام وشارك بدوره في سلسلة من الاجتماعات مع أعضاء لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨. ويحدوني أمل قوي في أن تظل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ نشطة في عام ٢٠٢٠ في ظل القيادة المقتدرة للممثل الدائم لإستونيا.

وأنتقل الآن إلى لجنتيْ الجزاءات المنشأتين عملا بالقرارين ١٥٩١ و ٢٢٠٦ بشأن السودان وجنوب السودان، على التوالي، دون الخوض في الكثير من التفاصيل. وبصفتي الرئيسة، فقد بذلت كل جهد ممكن للحفاظ على شفافية عمل اللجنتين بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة كافة، وقدمت إحاطات مفتوحة منتظمة في هذه القاعة بشأن عملهما، كانت تعقد كل ٩٠ يوما بالنسبة للسودان وعلى الأقل مرة واحدة في السنة بالنسبة للجزاءات الخاصة بجنوب السودان. وأود الآن التركيز على تنفيذ نظم الجزاءات وفعاليتها وما أراه بشأن مستقبلها المحتمل.

إذ ينبغي ألا تكون الجزاءات غاية في حد ذاتها. بل إنها أداة ينبغي أن يكون لها غرض معيّن يحدده المجتمع الدولي.

ولا يمكن للجزاءات أن تقوم ولا أن تنجح في عزلة. وحتى تكون النظم فعالة حقا، ينبغي أن تكون بانتظام محل تفكّر وتنقيح من المجلس.

يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع لمجلس الأمن وأن يتم دمجها في سياق سياسي أوسع نطاقا. وينطبق الشيء ذاته على أنشطة لجان الجزاءات. لدي إيمان راسخ بأنه إذا أُريد أن يكون عمل اللجان فعالا فإن للشفافية والتوعية أهمية قصوى.

وفي هذا السياق، أعتبر أن من المهام الرئيسية المناطة بالرئيس تعميق الحوار بين اللجنة وحكومة البلد الخاضع لنظام الجزاءات وتعزيز الاتصالات مع دول الجوار المعنية. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار قمت بزيارات للسودان وجنوب السودان وبلدان أخرى في المنطقة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ولتعزيز انخراط اللجان مع السودان وجنوب السودان والدول المجاورة لهما والسماح بتفاعلها مع أفرقة الخبراء المعنية، أقوم كل عام بتنظيم اجتماعات للجان تكون مفتوحة لمشاركة ممثلي البلدان الخاضعة لنظم الجزاءات وجيرانها. وأعمل أيضًا على تعزيز اتصالات اللجان مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن، ولا سيما اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وكذلك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في الصراعات.

إنني مقتنعة بأن التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) يمكن أن يعمل على حماية عملية السلام في جنوب السودان واستهداف المفسدين المحتملين الذين يهددون تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل الصراع في جمهورية جنوب السودان وتشكيل الحكومة الانتقالية. ولدى اعتقاد حقيقي بأن حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن عام ٢٠١٨ قد أدى دورًا هامًا في الحد من معاناة السكان المدنيين في جنوب السودان. وأود في هذا السياق تذكير جميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول المجاورة لجنوب السودان، بالتزاماتها بمراقبة تنفيذ تدابير الجزاءات. وأود أيضا أن أشدد على أن أحد الخيارات للامتثال لنظم الجزاءات وتنفيذها هو مطالبة اللجنة بالإعفاءات اللازمة من تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة.

عندما يتعلق الأمر بنظام الجزاءات الخاص بالسودان، أود التأكيد على ما ذكرته في مناسبات عديدة في هذه القاعة، وهو أن الحالة في دارفور قد تحسنت إلى حد كبير منذ فرض ذلك النظام. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الوضع في دارفور اليوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعملية السياسية الجارية حاليًا في البلاد. وأنا مقتنعة حقًا بأن التغييرات السياسية في السودان تمثل فرصة حقيقية لاتفاق سلام كامل وشامل في دارفور. لذلك أحث المجلس على استكشاف الخيارات المختلفة لدعم الإنجازات التي حققتها حتى الآن السلطات السودانية والشعب السوداني والإشادة بها. وآمل في هذا السياق أن يواصل مجلس الأمن عزمه، على النحو المعبر عنه في القرار ٢٤٥٥ (٢٠١٩)، على وضع معايير رئيسية واضحة ومحددة وقابلة للقياس يمكن أن يسترشد بها المجلس في استعراض التدابير المفروضة على حكومة السودان.

وبغض النظر عن مستقبل نظام الجزاءات، أدعو المجتمع الدولي إلى عدم إغفال وضع السكان المدنيين في دارفور. من المفترض أن تضمن الجزاءات، وخاصة حظر الأسلحة، أمن المدنيين، لكنها لا يمكن أن تحل محل التنمية المستدامة والمشاركة السياسية الحقيقية. إن مصادر عدم الاستقرار في دارفور معقدة وينبغي للأفكار المتعلقة بنهج المجتمع الدولي في المستقبل أن تتناول أولاً وقبل كل شيء مسألة معالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل بإيجاز إلى ملاحظاتي الناتجة عن رئاسة اللجان ١٥١٨ و ١٥٩١ و ٢٢٠٦ والملاحظات العامة بشأن عمل الأجهزة الفرعية ودور الرؤساء.

خلال العامين الماضيين أنجزت ولايتي المناطة بي من مجلس الأمن بشعور كبير بالمسؤولية. هذان العامان جعلاني أدرك أنه بالرغم من الخبرة والحماس والالتزام والتفاني إلا أن الرئيس يتمتع باستقلالية وحرية عمل محدودتين. ليس سرا أن بعض أعضاء المجلس يرفضون صراحة أداة الجزاءات. وبالنظر إلى أن اللجان تتوصل إلى جميع قراراتها بتوافق الآراء فإن الانقسامات السياسية داخل مجلس الأمن في العديد من الحالات جعلت من الصعب الاتفاق على أعمال بسيطة للغاية. ولم يكن استثناءً لي أن أجد إساءة لاستخدام قاعدة الإجماع. وفي بعض الأحيان كان لدي انطباع بأنه على الرغم من اتخاذ قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات إلا أن بعض الوفود لم تعزز تلك الرسائل في اللجنة المعنية ولم تكن داعمة تمامًا لعمل فريق الخبراء. واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أن عدم وجود ممارسة محددة بوضوح للمشاركة في صياغة قرارات مجلس الأمن بشأن نظم الجزاءات يحد من قدرة الرئيس على التأثير بشكل مبتكر على نظام الجزاءات.

إلا أنه وبشكل عام كانت تجربتي في العمل كرئيسة للجان الجزاءات الثلاث فرصة فريدة وثرية وجزءا هاما للغاية من عملي بصفتي رئيسة للوفد البولندي في مجلس الأمن. أتمنى حظاً سعيداً لمن سيخلفانني – الممثل الدائم لإستونيا، الذي سيتولى رئاسة لجنتي العراق والسودان، والممثل الدائم لفييت نام، الذي سيرأس لجنة الجزاءات لجنوب السودان.

أود أن أختتم بياني بشكر فرع الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن والأمانة العامة على مساعدتهما القيمة في العمل اليومي للرئيس. وأقدر احترافية المترجمين الفوريين والمساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة العامة. وأتوجه بكلمات تقدير خاصة إلى فريقي الخبراء المعنيين بالسودان وجنوب السودان. لا يمكن للمرء أن يبالغ في تقدير قيمة المعلومات التي يقدمونها للجان – المعلومات التي يتم الحصول عليها في كثير من الأحيان في ظل أصعب الظروف.

كما أود أن أشكر زملائي الأعضاء في مجلس الأمن – وخاصة من قاموا بصياغة القرارات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – وكذلك الممثلين الدائمين للعراق والسودان وجنوب السودان لدى الأمم المتحدة وحكوماتهم على تعاونهم المثمر. أخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر فريقي، الذي عمل بجد وعلى نحو لا يُصدق طيلة العامين الماضيين والذي بفضل احترافه وتفانيه سمح لي بدفع عمل لجان الجزاءات قدما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير العتيبي.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): على مدى العامين الماضيين تشرفت برئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه المناسبة للنظر في كل من دوري كرئيس للجنة على مدار العامين الماضيين والعمل المنجز خلال تلك الفترة.

في بداية ولايتي كرئيس للجنة، وبدعم من الأمانة العامة، تم إعداد خطة عمل تتضمن أهدافنا لكل اجتماع ونقاط التركيز الرئيسية التي نعتقد أنها ذات أهمية.

خلال رئاستي للجنة عقدنا اجتماعات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن تحييد الجماعات المسلحة، ورصد حظر الأسلحة والحالة المتعلقة بإدارة الذخيرة والأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناقشنا الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتقينا المستشار الرئاسي المعني بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والصراعات المسلحة والعنف الجنسي في الصراعات من أجل مناقشة قضايا حقوق الإنسان، مع التركيز على النساء والأطفال، وهو ما وفر منبرا لمناقشة التقدم المحرز والتحديات.

وقد عقدنا أيضا جلسات إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى اجتماعات لدول المنطقة لكي يتسنى سماع أصواتهم جميعا وإبلاغ اللجنة بالمعلومات ذات الصلة ومعالجة الشواغل ذات الصلة بتقارير فريق الخبراء.

وفي أيار/مايو من هذا العام، أتيحت لي الفرصة لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا والإمارات العربية المتحدة للحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذ تدابير الجزاءات. وكانت زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأولى منذ أن توليت رئاسة اللجنة. وقد أتاحت لي وللوفود المشاركة الفرصة لإجراء مشاورات مع المسؤولين الرفيعي المستوى وممثلي المجتمع المدني ورجال الأعمال من الدول الأعضاء المعنية بشأن عدد من المسائل ذات الصلة بعمل اللجنة. وفي أعقاب الزيارة، أرسلت تقريرا إلى اللجنة وناقشت النتائج والتوصيات الواردة في التقرير في اجتماع للجنة بهدف مواصلة تعزيز التعاون مع الدول المعنية بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات.

لقد كان العامان الماضيان بناءين للغاية. وقد سلطا الضوء على التحديات التي تواجه اللجنة في الاضطلاع بعملها، وأبرزا في الوقت نفسه الممارسات الجيدة التي ينبغي أن تستمر في الأجل الطويل. وأرى أن استخدام جميع أنواع الجلسات المتاحة للّجنة، من قبيل المشاورات غير الرسمية الجانبية والإحاطات المفتوحة والمشاورات غير الرسمية، يمكن أن يعزز فعالية اللجنة.

وتذكرنا التطورات الإيجابية بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مكافحة تفشي الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوجه رسالة واضحة إلى من يعتزمون تقويض السلام والأمن في البلد والمنطقة. ويستمر بعض الأفراد الخاضعين للجزاءات في إساءة معاملة المدنيين والاعتداء عليهم والاستفادة من النقد المتأتي من فرض الضرائب غير القانونية على السكان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وقد نجح هؤلاء الأفراد في الالتفاف حول الجزاءات لأنهم لا يسافرون ولا يجرون معاملات مصرفية.

وينبغي تذكير الدول الأعضاء بأن الالتزام بإبلاغ اللجنة قبل تقديم الدعم العسكري إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من شأنه تمكين التعقب الفعال وتحسين الرصد من جانب اللجنة وفريق الخبراء، وهما أمران ضروريان للجهود التي يبذلها المجلس لتسوية الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. هذا هو الحال لأنه مع قلة وضوحه، يمكن أن ينتهي الحال بالأسلحة والمعدات العسكرية في أيدي الجماعات المسلحة التي تستخدمها لمهاجمة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي وأفكاري في هذا السياق بطرح نقطتين هامتين. الأولى هي أن مواصلة العمل من أجل تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أولوية. وفي الواقع، أعتقد أن الجزاءات لا يمكن أن تنجح إذا لم تنفذ على الوجه الصحيح من جانب الدول الأعضاء. ويستلزم التنفيذ السليم تعاون الدول مع اللجنة والأمانة العامة وفريق الخبراء، ولذلك سعينا إلى تعزيز التعاون خلال فترة ولايتي كرئيس للجنة. ثانيا، أود أن أشدد على أهمية دعم عمل فريق الخبراء، الذي زود اللجنة بقدر كبير من المعلومات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الأخيرة. لقد بذل الخبراء جهودا كبيرة للحصول على معلومات موثوقة بغية تحديد المفسدين. وباسم اللجنة، أود أن أشدد على القيمة الكبيرة التي نعلقها على عمل الخبراء واستقلالهم وأمنهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لكي أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الذين عملوا معي ودعموا فترة رئاستي خلال هاتين السنتين، وعلى وجه الخصوص أعضاء اللجان التي ترأستها، الذين بدونهم ما كنا لننجح في تحقيق أهدافنا. ولا بد لي من أن أعرب عن خالص امتناني لأصدقائنا وزملائنا في أمانة لجنة الجزاءات، الذين قدموا لنا أقصى قدر من الدعم خلال السنتين الماضيتين.

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببضع كلمات بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وكما يعلم الأعضاء، توليت رئاسة الفريق العامل غير الرسمي في بداية عام ٢٠١٨ بعد فترة وجيزة من اعتماد المذكرة الرئاسية المنقحة S/2016/619، المعروفة أيضا باسم المذكرة ٥٠٧، التي يسرتها اليابان بصفتها الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي في العامين السابقين. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي ١١ جلسة رسمية، ٥ منها في عام ٢٠١٨ و ٦ في عام ٢٠١٩. كما عقد العديد من الاجتماعات غير الرسمية الجانبية لغرض إجراء مناقشات ومفاوضات.

وخلال فترة رئاسة الكويت الأولى لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨، عقدت الكويت مناقشة مفتوحة بشأن مسألة أساليب العمل، أكد خلالها العديد من الدول الأعضاء الحاجة إلى مواصلة النقاش والتحاور بشأن تحسين أساليب عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه (انظر S/PV.8175). وحددت المحادثات التي دارت في المناقشة المفتوحة مسار برنامج عمل الفريق العامل غير الرسمي. وخلال السنة الأولى من رئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي، عقدت الكويت عدة جلسات وإحاطات غير رسمية بشأن مختلف المسائل المتصلة بأساليب عمل المجلس، العديد منها اقترحت الدول الأعضاء عقده خلال المناقشة المفتوحة. وأعد الرئيس أيضا ورقة غير رسمية تتضمن مقترحات تستند إلى تلك التي قدمها عموم الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة وعُممت على الأعضاء. وخلال السنة الثانية من رئاسة الكويت، في عام ٢٠١٩، قمنا بصياغة وتعميم ثماني مذكرات رئاسية تضمنت مقترحات بشأن المشاركة في صياغة مشاريع القرارات والهيئات الفرعية والبعثات الزائرة والجلسات الاختتامية والعديد من المسائل الأخرى. وعلى مدار السنة الماضية، ناقشنا هذه المقترحات داخل الفريق وتلقينا آراء أعضاء المجلس من خلال عقد عدة جولات من المفاوضات والجلسات الثنائية. ونأمل أن نشهد اعتماد هذه المذكرات قبل نهاية هذا الشهر.

وقد عقدت الكويت أيضا مناقشة مفتوحة أثناء رئاستها الثانية للمجلس في حزيران/يونيه بشأن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ (انظر S/PV.8539)، مما أتاح الفرصة لإطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في مداولات الفريق العامل غير الرسمي حتى حينه فضلا عن الاستماع إلى آراء عموم الأعضاء بشأن أداء المجلس في سياق أساليب عمله. وشهدت الجلسة أيضا سابقتين إجرائيتين، هما أول بيان مشترك صادر عن الأعضاء المنتخبين الـ ١٠، وأدلى به ممثل جنوب أفريقيا، والبيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم أكثر من ٢٠ من الأعضاء المنتخبين السابقين.

وبمساعدة من الأمانة العامة، وضع الفريق العامل غير الرسمي أيضا مجموعة من المؤشرات المصممة لقياس تنفيذ العديد من جوانب المذكرة ٥٠٧، بما في ذلك عدد مرات الإشارة إلى المذكرة ٥٠٧ في جلسات المجلس وعدد الجلسات المعقودة وشكلها وعدد الورقات المقدمة في جلسات المجلس ونوعها وجنس مقدمي الإحاطات وعدد الجلسات الاختتامية المعقودة. وجرى تحديث وتعميم هذه المؤشرات على الأعضاء على أساس فصلي وظلت بندا دائما في جدول أعمال جميع جلسات الفريق العامل غير الرسمي. ويسر الرئيس أيضا اختيار رؤساء الهيئات الفرعية، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي، في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وفقا لأحكام المذكرة ٥٠٧، إلى جانب عمل أحد الأعضاء الدائمين كميسر على مدار العامين.

ونعكف حاليا على تسليم المهام إلى الرؤساء الجدد ونأمل أن نشهد استمرار الزخم الذي تحقق في العامين الماضيين عندما تتولى سانت فنسنت وجزر غرينادين الرئاسة في العام المقبل. ولكفالة عملية تسليم سلسة، نشارك في تنظيم حلقة عمل مع سانت فنسنت وجزر غرينادين بمشاركة جميع الأعضاء الـ ١٥، ومن المقرر عقدها في سانت فنسنت وجزر غرينادين في كانون

الثاني/يناير. وستركز حلقة العمل على وجه التحديد على مسألة أساليب العمل والفريق العامل غير الرسمي. ويحدونا الأمل في أن تحدد حلقة العمل هذه مسار عمل الفريق اعتبارا من عام ٢٠٢٠، وأن تكون بمثابة منتدى لتفاعل أعضاء المجلس مع بعضهم البعض ومواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتحسين كفاءة عمل المجلس وفعاليته من خلال تعزيز أساليب عمله.

وكما ذكرنا من قبل، من الأهمية بمكان التشديد على أن تحسين أساليب عمل المجلس لا ينتهي باعتماد الصيغة المنقحة من المذكرة ٥٠٧. فالعملية برمتها، بما في ذلك المذكرة ٥٠٧ التي نعتبرها وثيقة حية قابلة للتعديل، تتسم بالدينامية وقابلية التطور. ولذلك، فإننا نرى أنها تتطلب عقلا متفتحا ومرونة، علاوة على أن تعزيز أساليب العمل عملية مستمرة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء السابقين الذين عملنا معهم خلال عامنا الأول في المجلس بالإضافة إلى عموم الأعضاء، وبطبيعة الحال، الأمانة العامة، لتعاونهم خلال العامين الماضيين. وإنني على ثقة من أن الرئيسة المقبلة، السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، ستوظف حماسها وأفكارها لتعزيز عمل الفريق. وأعرب عن أطيب تمنياتي لسانت فنسنت وجزر غرينادين وأؤكد لذلك البلد دعمنا وتعاوننا الكاملين من خارج المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير العتيبي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير ندونغ مبا.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عقده هذه الإحاطة وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الرئيس المنتهية ولايته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو. ولقد كان لي عظيم الشرف خلال فترة عضوية غينيا الاستوائية في مجلس الأمن، لمدة عامين، أن أعمل في هذه الهيئة الهامة. وأود أن أعرض على أعضاء المجلس بعض الملاحظات الشخصية البحتة التي أدليت بها بحكم منصبي في اللجنة وباسم بلدي جمهورية غينيا الاستوائية.

وبصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، كان هدفنا الرئيسي كفالة التنفيذ الكامل للولايات الأساسية لتلك الهيئة الفرعية. وقد سعت غينيا الاستوائية إلى إدارة أعمال اللجان بشفافية، حيث اتبعنا بدقة النظام الداخلي وامتنعنا عن تسييس القضايا. وتواجه غينيا بيساو أزمة سياسية مزمنة منذ سنوات، ولم يتم بعد إيجاد حل للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد. ويبدو أن الجهود الدولية والإقليمية الرامية لإيجاد حل دائم للأزمة السياسية أحدثت بالفعل أثرا على أرض الواقع، حيث نُفذت بعض الأحكام الرئيسية لاتفاق كوناكري، وذلك بصورة رئيسية بفضل المناشدات التي وجهت والضغط الكبير الذي مارسه مجلس الأمن، وكذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي.

ولدى المجتمع الدولي القدرة على تعزيز استخدام أدوات مختلفة مثل الحوار والمساعي الحميدة والحفاظ على البعثات السياسية الخاصة في الميدان والجزاءات، من بين أمور أخرى. لكن أفضل حل لتحقيق الاستقرار المؤسسي والسلام في غينيا – بيساو هو ذلك الذي يتحقق على أيدي قادتها. وكما يعلم المجلس فإن عام ٢٠١٩ هو عام الانتخابات في غينيا – بيساو ويجب أن يشكل ضمان الاستقرار والشفافية والشرعية لمؤسساتها حجر الزاوية في عمليتها الديمقراطية التي هي عنصر رئيسي في توطيد السلام في البلد. ونأمل أن تضع الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٨ كانون الأول/

ديسمبر وكذلك النقل السلمي للسلطة خلال الأسابيع المقبلة إلى الرئيس المنتخب حديثًا، حدا بشكل نهائي للحالة السياسية غير المستقرة في البلد وتتيح بروز علامات واضحة على تحقيق تقدم جوهري في اتجاه التوصل إلى حل في المستقبل القريب.

لقد قمت بزيارتي الميدانية الثانية لغينيا – بيساو في نهاية شهر تشرين/أكتوبر، وهناك تمكنت من تنظيم لقاءات مع الطبقة السياسية على أعلى المستويات، بالإضافة إلى مختلف أصحاب المصلحة من الجيش والمجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات السبع التي مرت منذ اعتماد الجزاءات، كانت هذه هي المرة الثالثة التي يزور فيها رئيس اللجنة البلد. وكان سلفي من أوروغواي قد أتم أولى هذه الزيارات في عام ٢٠١٧. ولا تزال بعض الملاحظات التي أدليت بها في الجلسات السابقة بشأن هذه المسألة سارية في السياق الحالي؛ بيد أنني أود إبراز بعض الملاحظات الواردة في تقريري والتي لا تزال صحيحة.

أولاً، يمكن أن يعزى الافتقار إلى الإرادة السياسية للتوصل لحل إلى المصالح والطموحات الشخصية، وليس إلى اختلاف الآراء الدينية أو الإيديولوجية أو العرقية أو الفلسفية.

ثانياً، منذ عام ٢٠١٢، ظل الجيش الخاضع للجزاءات مناصرا للجمهورية في سلوكه، واحترم النظام الدستوري وقوانين البلد وامتنع عن التدخل في الحياة السياسية لغينيا بيساو. وأنا شخصياً أعتبر الاجتماعات التي عقدتها مع ممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية، سواء أثناء زيارتي الأولى في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨ عندما زرنا أيضًا غينيا كوناكري للاجتماع مع زعيمها فخامة الرئيس ألفا كوندي الذي يعمل على التوسط في الأزمة التي تشهدها غينيا بيساو، وخلال زيارتي الثانية هذا العام، اعتبرها جميعا أهم اللحظات المؤثرة التي لا تنسى خلال فترة رئاستي للجنة. وقد عبَّر المجتمع المدني والطوائف الدينية بالفعل بأمانة عن التطلعات المشروعة لشعب غينيا – بيساو لوضع حد لعدم الاستقرار السياسي الذي استمر منذ نهاية التسعينات، وتشجيعه على الالتحام بشكل حقيقي وتعزيز التنمية الاقتصادية لكي يتمكن الشباب والأجيال القادمة من التمتع بمستويات وظروف معيشية أفضل.

ومن ناحية أخرى، تدعو جميع مكونات المجتمع في غينيا – بيساو إلى رفع الجزاءات المفروضة على الجيش بالنظر إلى أن القادة السياسيين وليس العسكريين هم المسؤولون عن انعدام الاستقرارين السياسي والمؤسسي. وقد التزم الجيش خلال العملية الانتخابية الحالية بالبقاء خارج العملية الانتخابية. ولاحظت أيضًا حياد الجيش خلال زيارتي الأخيرة للبلد عندما شاهدت تعيين حكومة موازية من قبل الرئيس المنتهية ولايته فاز، مما أدى إلى تفاقم التوترات ضمن جميع الفئات الاجتماعية في البلد. وتشكل هذه الحقائق بلا شك علامات إيجابية للغاية على السلوك المحايد والدستوري للجيش. وباختصار، لا شك من أن الجزاءات أدت دورا مهما في الحفاظ على النظام الدستوري في غينيا بيساو. وفرض الجزاءات ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة أو أداة تحت تصرف مجلس الأمن لتحقيق هدف معين. ويجب الحفاظ على الجزاءات أو تحديثها لتحقيق هذا الهدف.

وكما قلت في مناسبات سابقة، بعد سبع سنوات من السلوك المثالي من جانب جيش غينيا – بيساو، أعتقد أنه من المناسب الآن لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ قرار برفع الجزاءات المفروضة على الجيش وأن يتخذ ذلك القرار، أو أن يُنهي نظام الجزاءات نفسه بعد انتهاء الدورة الانتخابية ونقل السلطة سلميا إلى رئيس الجمهورية المنتخب حديثا. وأوصي بقوة بأن ينظر المجلس في توصيتي وأقدم شكري الخالص لأعضائه على الدعم الذي قدموه لوفد بلدي على مدار عامين كرئيس للجنة الجزاءات، وخاصة في شكل زيارة أعضاء المجلس لغينيا – بيساو في شهر شباط/فبراير، وتشجيعهم القوي لجميع الأطراف الفاعلة السياسية في البلد. إنني أنهي فترة ولايتي كرئيس للجنة وأنا متأثر للغاية.

أنا أعرف شخصيا بلد غينيا – بيساو جيدًا حيث خدمت هناك لمدة أربع سنوات كمسؤول تابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأعرف الأراضي والقرى وكذلك الناس وقادتهم. وفي ختام ولايتي كرئيس للجنة، آمل قبل كل شيء أن يتم نقل السلطة بنجاح في غينيا – بيساو وأن يتم إلغاء الحالة هناك خلال الأعوام المقبلة من جدول أعمال مجلس الأمن بصورة تدريجية، كما حصل في حالتي كوت ديفوار وليبريا. وكان وفد بلدي سيُسَرُّ بأن يشهد تلك الإنجازات، ولكن لم يكن هناك سبيل إلى ذلك بسبب الأحداث التي وقعت. ولذا نتمنى كل النجاح لرئيس اللجنة الجديد، سعادة السفير منصف البعتي، ممثل تونس. وأؤكد له أنني سأكون مستعدا دائمًا للتعاون فيما يخص هذه القضية. وأود أن أعرب عن أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم غينيا – بيساو عبر قنوات متعددة، كما فعل حتى الآن. ومع ذلك سيكون من الضروري أن يقترن هذا الدعم بإشارات إيجابية وبتحقيق الزعماء السياسيين في غينيا – بيساو تقدما ملموسا، لا سيما خلال هذه العملية الانتخابية، ومن باب أولى خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، التي يخطط البلد خلالها للشروع في تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسسية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص شكر وفد بلدي لجميع أعضاء فريق شعبة شؤون مجلس الأمن العالي المهنية، الذين قدموا لنا الدعم طوال هذا المسعى الدقيق. فقد كان تعاونهم المتواصل أمرا حيويا لنجاحنا في إنجاز ولايتنا. ولا بد من توجيه شكر خاص إلى مانويل بريسان وأسياتا عبد الرحمن وما دا، وكذلك إلى جميع المترجمين الشفويين وكل خبراء اللجنة، بمن فيهم خبراء وفد غينيا الاستوائية؛ فمن دونهم لم نكن لنتمكن من إنجاز عملنا بنجاح.

أخيرا، نعرب عن خالص الشكر لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الذي كان موظفوه ودعمه اللوجستي رهن إشارتنا على الدوام. وكذلك، أشكر البعثات الدبلوماسية في غينيا – بيساو على دعمها ومساهماتها خلال زياراتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرؤساء المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة باسم المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.